

## ملخص واف

### التطورات والآفاق الاقتصادية: الصمود في مواجهة عدم اليقين العالمي المرتفع والتغيرات الجغرافية-السياسية

ظل الأداء الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى قوياً عموماً في عام ٢٠٢٥، حيث تجنبت المنطقتان إلى حد كبير التداعيات المباشرة لارتفاع الرسوم الجمركية الأمريكية واضطرابات التجارة العالمية، في حين لم يكن للتغيرات الجغرافية-السياسية الإقليمية الأخيرة سوى تأثير محدود على المدى القصير.

واستفادت البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من زيادة إنتاج النفط نتيجة تراجع وتيرة إلغاء تخفيضات أوبك+. وفي الوقت نفسه، شهدت بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المستوردة للنفط وباكستان مكاسب من زيادة الطلب المدعومة بانخفاض أسعار الطاقة، وقوة تحويلات العاملين في الخارج، وارتفاع السياحة. وفي منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، استمر النمو في تجاوز التوقعات، مدفوعاً بقوة الطلب المحلي، والتوسيع الائتماني، وال الصادرات الهيدروكربونية.

وعلى الرغم من تبني سياسات نقدية مشددة نسبياً، لا تزال أوضاع الأسواق المالية مواتية، حيث تراجعت فروق العائد على السندات السيادية، وانخفضت أسعار الصرف الأساسية، ونجحت عدة بلدان في النفاذ إلى الأسواق المالية الدولية.

وتباينت اتجاهات التضخم، حيث تراجعت في معظم اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان بفضل انخفاض أسعار الغذاء والطاقة، ولكنها ارتفعت في العديد من بلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى بسبب قوة الطلب وضعف أسعار الواردات.

وفي المرحلة المقبلة، يتوقع ارتفاع نمو إجمالي الناتج المحلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان تدريجياً، مدعوماً بارتفاع إنتاج النفط وقوة الطلب المحلي، والإصلاحات الجارية. وفي اقتصادات منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، من المتوقع أن يتباطأ النمو إلى وتيرة أكثر استدامة. وتشير التوقعات إلى انخفاض التضخم في معظم البلدان، مدعوماً بتراجع أسعار الطاقة المتوقعة والتشديد المتوقع لسياسات المالية العامة، في ضوء التقدم المحرز في تعبئة الإيرادات وترشيد الإنفاق، بما في ذلك من خلال إصلاحات نظام الدعم.

### المخاطر: لم تنته بعد

نجحت اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان واقتصادات منطقة القوقاز وآسيا الوسطى حتى الآن في تجاوز حالة عدم اليقين العالمية المرتفعة بكفاءة نسبياً، وإن كان لا يمكن استبعاد حدوث آثار سلبية متاخرة.

فانخفاض الطلب العالمي يظل خطاً رئيسيًا، إلى جانب تشديد الأوضاع المالية العالمية. وقد تؤدي شواغل المالية العامة وتصاعد الضغوط التضخimية عن المتوقع في الاقتصادات المتقدمة الكبرى إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض، مما يؤثر على البلدان الأكثر احتياجاً للتمويل الحكومي والقطاعات المصرفية شديدة الانكشاف للدين الحكومي.

كذلك، لا تزال المنطقتان عرضة لمخاطر تجدد التوترات الجغرافية-السياسية وتزايد وتيرة الصدمات المناخية وحياتها، مما قد يؤدي إلى تعطيل النشاط الاقتصادي وتقويض الاستقرار.

وعلى صعيد التطورات الإيجابية، يمكن أن تساهم تهدئة النزاعات وعودة الأوضاع إلى طبيعتها بوتيرة أسرع من المتوقع، والتعجيل بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية المقررة منذ فترة طويلة، في إعطاء دفعه قوية للنمو في كلتا المنطقتين.

## **أولويات السياسات: بناء هوامش الأمان، وتعزيز أطر السياسات، وتسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية**

يتتيح زخم النمو في الوقت الحالي فرصة قيمة لتعزيز هوامش الأمان المالية والخارجية، ولا سيما في الاقتصادات ذات هوامش الأمان المحدودة.

وبالإضافة إلى السياسات الرشيدة، قد يتطلب تعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود في مواجهة الصدمات السلبية تصحيحات مؤسسية، بما في ذلك تعزيز أطر سياسة المالية العامة متوسطة الأجل لترسيخ استدامة المالية العامة على المدى الطويل، وتنمية الأطر المؤسسية النقدية وإضفاء المزيد من الفعالية والوضوح على السياسات، مما قد يعزز ثبات التوقعات التض الخمية حول الركيزة المستهدفة.

وبوجه أعم، لا تزال الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تنوع الأنشطة الاقتصادية وتنمية القطاع الخاص ضرورية في جميع البلدان لاغتنام الفرص التي يتيحها المشهد الاقتصادي العالمي المتغير، وتحسين آفاق النمو على المدى المتوسط.